وجب ذلك لعدم لزوم المح لو لم يعرض الامتناع بالغير والا
لكان عرضه الامتناع بالغير لجاز ان يكون لزوم بناء على الا
الامتناع بالغير فلا يمكن الوسع جايز وممكن ونفسه لزم
وممتنع بالغير وهو لزوم كذب كلام الله الازلي وهو دليل
على جواز ان يكون لزوم المح بناء على الامتناع بالغير ان الله
تع لما اوجد العالم بقدرته اى الله تع واختياره اى الله فعدمه
اى العالم ممكن نظرا لنفسه هو انه يلزم من فرضه وقوعه اى العدم تخلف
المعلول عن علته التامة وهو اى التخلف محال والحاصل ان الممكن
لا يلزم من فرضه وقوعه اى وقوع الممكن مح بالنظر الى ذاته
واما بالنظر الى امر زايد على نفسه تعالى على الممكن فلا نم انه اذا فرض
وقوعه لا يستلزم المح **وما يوجد من الالم في المضروب**
عقيب ضرب انسان و الانكسار في الزجاج
عقيب كسر انسان قيد بذلك اى بقوله عقيب
ضرب انسان وعقيب كسر انسان ليصح محلا للخلاف
في انه هل للعبد صنع فيه ام لا بخلاف كسر الله تع فانه
ليس بمحل للخلاف بخلاف الانكسار عقيب كسر انسان

فانه

فانه محل للخلاف قوله قيد بذلك اى اشارة الى جواب
سوال مقدر وهو انا يقال لم قيد بقوله عقيب ضرب
انسان وبقوله عقيب كسر انسان ولم يقل وما يوجد من
من الالم في المضروب والانكسار في الزجاج فاجاب عنه
بقوله واغا قيد اى **وما اشبهه** كالموت عقيب القتل
الا عقيب الخرج او عقيب اذهاب الروح فان الموت
ذهاب الروح وهو اثر الاذهاب فليس الموت عين القتل
كما توهم وذلك **كل ذلك مخلوق لله تع** اى اثر فعل الله تع
لما مر من ان الخالق هو الله وحده وان كان كل الممكنات
مستندة اليه اى الى الله تع بلا واسطة والالم والانكسار
ايضا والمعتزلة لما اسندوا بعض الافعال كالافعال
الاختيارية والافعال المتولدة دون الافعال الاضطارية
اى غير الله تع قالوا لو كان الفعل صادرا عن الفاعل لا بتوسط
فعل آخر كصدور نفس الضرب مثلا فبطريق المباشرة
والا اى وان صدر بتوسط فعل آخر كالمرض الحاصل في
المضروب فبطريق التوليد ومعناه اى معنى التوليد
ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر والمراد بالفعل ههنا

Copyright © King Saud University